مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية • المجلد: 15، العدد: 1 (2022) • ص: 84-101
© 2022 جامعة القصيم، جميع الحقوق محفوظة

السيولة المصرفية وأثرها على الأداء المالي للبنك العربي في الأردن

دراسة حالة البنك العربي / الأردن

اسامة حسين الرواشدة

كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة القصيم • المملكة العربية السعودية

oh.rawashdeh@qu.edu.sa

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تقييم وتحليل السيولة المصرفية وأثرها على الأداء المالي بالتطبيق على البنك العربي في الأردن خلال الفترة (2005-2019)، واستخدمت الدراسة 4 نسب لقياس السيولة المصرفية وهي نسبة الرصيد النقدي، ونسبة الاحتياطي القانوني، ونسبة السيولة القانونية، ونسبة التوظيف بينما تضمنت المتغيرات التابعة للأداء المالي متغيرين هما العائد على الموجودات ROA والعائد على حق المساهمين ROE، وتم استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR، وتوصلت النتائج إلى أن نسب السيولة المصرفية للبنك العربي من أهم العوامل وأكثرها تاثيراً على الأداء المالي له، وأوصت الدراسة بضرورة قيام البنك العربي بتقديم أفضل التسهيلات البنكية من أجل تشجيع العملاء على زيادة ودائعهم.

الكلمات المفتاحية: VAR,ROA,ROE,السيولة المصرفية، الاداء المالي.

Liquidity and its Impact on the Financial Performance of the Arab Bank in Jordan

Case study Arab Bank in Jordan

Osamah Rawashdeh

College of Business and Economics, Qassim University • Kingdom of Saudi Arabia

oh.rawashdeh@qu.edu.sa

Abstract:

The study aims to analyze bank liquidity and evaluate its impact on the Arab Bank performance during the period (2015-2019),It used 4 ratios to measure bank liquidity, namely the ratio of cash balance, the ratio of legal reserves, the ratio of legal liquidity, the ratio of employment, while independent variables of financial performance included variables of the return on assets and the return on equity, and the study model was used self-regression VAR, and the results of the study found that the liquidity ratios of the Arab Bank were the most important and most influential factors on its financial performance, the study recommended that Arab Bank should provide the best banking facilities in order to encourage customers 'deposits.

Keywords: VAR, ROE, ROA, Bank Liquidity, Financial Performance.

1. مقدمة

تُعد السيولة من أهم الأهداف التي تسعى المصارف إلى المحافظة عليها وتحقيقها، كما وتُعد من أهم التحديات التي تواجه المصارف وذلك بسبب عدم قدرة المصارف على اللجوء إلى البنك المركزي للإقتراض منه عند حاجته للسيولة بسبب سعر الفائدة المفروض على تلك القروض، لذلك فإن حُسن إدارة السيولة هو الطريق الوحيد لكسب المصرف لثقة المالكين والمودعين.

ويُعتبر الأداء المالي المرآة العاكسة لأنشطة وإنجازات المصارف التجارية ومؤشراً رئيسياً على أداء إدارة المصرف، ومن أهم التحديات التي يقوم بمواجهتها مدراء المصارف من أجل معرفة كيفية استخدام الموارد المالية المتوفرة لدى المصرف أفضل استخدام ممكن، إذ تسعى إدارة المصارف إلى تحسين الأداء المالي وذلك من أجل تحقيق أهداف المودعين والمتمثلة في تعظيم ثروتهم وأرباحهم، إضافة إلى توفير المعلومات المالية لجميع الأطراف والأفراد المهتمين بكيفية عمل المصرف ونشاطه لمعرفة نقاط القوة والضعف فيه.

وتعتبر الأهداف المتمثلة في السيولة المصرفية والأداء المالي هي الإطار الذي على ضوئه تقوم المصارف ومنها البنك العربي بإتخاذ القرارات المالية، الأمر الذي يتطلب اتخاذ قرارات سليمة تقوم على حماية أموال المودعين، مما يُعزز ثقة السلطات الرقابية والمودعين وغيرهم بالبنك العربي، كما يُساعد على إستغلال جميع الفرص المتاحة من أجل تحقيق الأرباح.

كما وحققت مجموعة البنك العربي أداءً قويًا عام 2018 حيث بلغت أرباح المجموعة الصافية بعد الضرائب والمخصصات 5.820 مليون دولار أميركي في نهاية العام 2018 مقارنة مع 533 مليون دولار أميركي في نهاية العام 2017 في حين بلغت الأرباح قبل الضرائب 1.1 مليار دولار امريكي. واستطاعت المجموعة تعزيز قاعدة رأس المال لديها لتبلغ 7.8 مليار دولار كما في كانون الأول 2018. كما ارتفع العائد على حقوق الملكية ليصل إلى 5.9%. ونظرا لهذه النتائج اللافتة فقد أوصى مجلس إدارة البنك العربي بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 45% للعام 2018, هذا وقد حققت المجموعة نموًا في صافي الأرباح التشغيلية بنسبة 8% وذلك بفضل النمو في صافي الفوائد والعمولات المتأتية من الأعمال البنكية الرئيسية. كما وحققت المجموعة نموًا في إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية بنسبة 3% لتصل إلى 8.25 مليار دولار أمريكي، في حين ارتفعت ودائع العملاء لتصل 3.34 مليار دولار أمريكي (تقرير الاستدامة البنك العربي، 2018).

2. مشكلة الدراسة

تُعاني معظم البنوك التجارية ومنها البنك العربي من مشكلة السيولة المصرفية، حيث إن ارتفاع أو انخفاض نسب السيولة المصرفية عن حد معين يؤثر على الأداء المالي لأي بنك، فحدوث فائض في السيولة يؤدي إلى عدم كفاءة إدارة السيولة، وبالتالي يُسيء إلى سمعة البنك، بينما يؤدي العجز في السيولة إلى حدوث خلل في تمويل بعض المشروعات الاستثمارية وعدم قدرة البنك على تلبية جميع مسحوبات العملاء وسداد الإلتزامات في مواعيدها،

وبالتالي يجب على البنك أن يقوم بالاهتمام بإدارة السيولة بشكل صحيح لتحقيق أعلى مستويات من الأداء المالي. لذا يحاول الباحث الإجابة على السؤال الآتي وهو: **ما أثر السيولة على الأداء المالي للبنك العربي في الأردن؟**

وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما هو أثر كُل من (نسبة الرصيد النقدي، ونسبة الاحتياطي القانوني، ونسبة السيولة، ونسبة التوظيف) على العائد على الموجودات للبنك العربي في الأردن؟
2- ما هو أثر كُل من (نسبة الرصيد النقدي، ونسبة الاحتياطي القانوني، ونسبة السيولة، ونسبة التوظيف) على العائد على حق الملكية للبنك العربي في الأردن؟

3. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- عرض وتحليل مفهوم السيولة، وأهميتها، وأهدافها، ومصادرها، ومؤشرات قياسها.
2- عرض مفهوم الأداء المالي، وأهميته، ومقاييسه.
3- تحليل السيولة المصرفية وتقويم أثرها على الأداء المالي للبنك العربي في الأردن.

4. أهمية الدراسة

تنبع أهمية البحث من كونه يبحث في موضوع في غاية الأهمية في الوقت الحاضر وهو السيولة وأثرها على الأداء المالي للبنك العربي في الأردن، وذلك بسبب ندرة مثل هذه الدراسات وفق إطلاع الباحث على الدراسات الأردنية ذات الصلة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى مساهمة البحث المعرفية والفكرية للبحث حول السيولة المصرفية وأثرها على الأداء المالي وأهميتها لدى البنك العربي في الأردن، وذلك لمساعدة أصحاب القرار في اتخاذ قرارات صحيحة وصائبة من شأنها أن تدفع الأداء المالي للبنك العربي نحو الأفضل، حيث اعتمدت دراسة (القاضي وآخرون، 2017) على وجهات نظر الباحثين بينما اعتمدت الدراسة الحالية على استخدام الأسلوب الكمي في تحليل البيانات، كما خلقت دراسة (Onjala, 2009) ودراسة (Makhamreh, 2000) بدراستها لعوامل لم تتضمنها الدراسة الحالية، فجاءت هذه الدراسة لسد تلك الفجوة.

فرضيات الدراسة:

تم صياغة فرضيات الدراسة بناءً على الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقهاعلى النحو الآتي:

H_{01} الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة على الأداء المالي للبنك العربي مُقاساً بالعائد على الموجودات عند مستوى معنوية($0.05 \geq \propto$). وينبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الرصيد النقدي على العائد على الموجودات للبنك العربي في الأردن عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \propto$).

2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الاحتياطي القانوني على العائد على الموجودات للبنك العربي في الأردن عند مستوى معنوية ($\propto \leq 0.05$).

3- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة على العائد على الموجودات للبنك العربي في الأردن عند مستوى معنوية ($\propto \leq 0.05$).

4- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة التوظيف على العائد على الموجودات للبنك العربي في الأردن عند مستوى معنوية ($\propto \leq 0.05$).

H_{02} الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة على الأداء المالي للبنك العربي مُقاساً بالعائد على حق الملكية عند مستوى معنوية ($\propto \leq 0.05$). وينبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الرصيد النقدي على العائد على حق الملكية للبنك العربي في الأردن عند مستوى معنوية ($\propto \leq 0.05$).

2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الاحتياطي القانوني على العائد على حق الملكية للبنك العربي في المملكة الاردنية عند مستوى معنوية ($\propto \leq 0.05$).

3- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة على العائد على حق الملكية للبنك العربي في الأردن عند مستوى معنوية ($\propto \leq 0.05$).

4- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة التوظيف على العائد على حق الملكية للبنك العربي في الأردن عند مستوى معنوية ($\propto \leq 0.05$).

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً) الإطار النظري للدراسة

مفهوم السيولة المصرفية

تعددت المفاهيم ذات العلاقة بالسيولة المصرفية إلا أنها جميعها تُعطي نفس المعنى، إذ عرفها (عساف، 1986: ص129) بأنها: "احتفاظ المصرف بجزء من أصوله على شكل سائل من أجل مقابلة الزيادة في سحب الودائع من قبل العملاء، بالإضافة إلى احتفاظ المصرف بنقود كافية تُمكنه من مقابلة متطلبات السحب دون أي تأخير ودون أن يرتبط ذلك في أعماله" وعرفها (Hempel & Simonson, 1999: P66) بأنها قدرة المصرف على مقابلة إلتزاماته المتمثلة في تلبية طلبات العملاء المودعين للسحب من ودائعهم، بالإضافة إلى قدرته على تلبية القروض التي يحتاجها المقترضون في نفس الوقت.

ومن هُنا يُمكن تعريف السيولة المصرفية حسب رأي الباحث بأنها قدرة البنك وسرعته على تحويل الموجودات إلى نقد بسرعة وعلى مقابلة إلتزاماته المُستحقة بشكل فوري من دون أي خسائر، وعلى الإستجابة لطلبات الائتمان والمنح والقروض الجديدة. وللسيولة ثلاثة أبعاد تتمثل في ما يلي (Howells & Bain, 2000: P8):

1) **الوقت:** ويتمثل في سرعة البنك على تحويل أصوله إلى نقود.
2) **المخاطرة:** وتتمثل في إحتمالية هبوط قيمة أصول البنك.
3) **التكلفة:** وهي التضحيات المالية أو التضحيات الآخرى التي لابد من وجودها في عملية تحويل الأصول إلى نقود.

أهمية السيولة المصرفية

تُعد السيولة المصرفية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمصرف، وذلك من أجل مواجهة احتياجات العملاء من الأموال من خلال سحب ودائعهم لدى المصارف أو الإقتراض منها، حيث إن استعداد المصرف لمثل هذه المتطلبات يمنحه العديد من الإيجابيات ومنها ظهوره في السوق المالي بشكل آمن بسبب قدرته على الوفاء بالإلتزامت، وتعزيز ثقة كُل من المقرضين والمودعين من خلال تلبية متطلباتهم، كما تُعد السيولة مؤشراً ايجابي لكل من السوق المالي والمحللين والمودعين، وذلك يعكس قدرة المصرف على الوفاء بالإلتزامات والتعهدات، كما أن توفر السيولة يجنب المصارف اللجوء إلى الإقتراض من البنك المركزي (عقل، 2006: ص159).

وتكمن أهمية السيولة المصرفية في دعم ثقة المقترضين عن طريق بناء سمعة المصرف الإئتمانية من خلال سداد الإلتزامات المترتبة عليه في مواعيد استحقاقها، والاستمرار في دعم الدورة التشغيلية للمصرف والعمل على استمراريتها وعدم توقفها، بالإضافة إلى مواجهة الظروف الإستثنائية الطارئة للمصرف والتي تتطلب وجود مبالغ مالية جاهزة تكون في متناول اليد فوراً (Muhalib, 2015).

أهداف السيولة المصرفية

تتمثل أهداف السيولة المصرفية لأي بنك في تقييم الوضع النقدي والمالي للمصرف، وتقييم الاستثمارات والتمويل، وتحديد الإختلالات في أداء المصرف الذي تم تحقيقه عن المخطط له وتشخيص أسبابه، والتنبؤ بإحتمالات الفشل الممكنة التي قد تواجه المصرف، إضافة إلى الإستفادة من نتائج التحليل المالي للقوائم المالية بهدف إعداد الخطط المستقبلية (النعيمي والتميمي، 2008: ص21).

مصادر السيولة المصرفية

يوجد أمام البنوك العديد من مصادر السيولة التي تُعد رافداً لتشكيل سيولة المصرف وتعزيزها، ومن هُنا يُمكن تصنيف مصادر السيولة المصرفية إلى ما يلي:

1- **الاحتياطيات الأولية:** وتتمثل في المصادر الداخلية لسيولة المصرف، والتي تتكون من السيولة الجاهزة Quick Liquidity، فهي موجودات تمتلكها إدارة المصرف دون أن تُحقق لها أي عائد، إذ يُمكن للمصرف أن يستخدمها في أي وقت يريده ودون أي خسائر تُذكر (الحسيني والدوري، 2008: ص94). وتتمثل الاحتياطيات الأولية بالأرصدة النقدية من العملات الأجنبية أو العملة المحلية سواء في خزنة المصرف أو الودائع الموجودة في البنك المركزي على شكل حساب جاري، بالإضافة إلى الأرصدة

الموجودة لدى المصارف الأخرى، والموجودات في مرحلة التحصيل كالصكوك المستحقة على المصاريف الأخرى (رمضان وجودة، 2003: ص129).

2- **الاحتياطيات الثانوية:** ويُطلق عليها أيضاً بالسيولة شبه النقدية Semi-Cash Liquidity، وهي موجودات يُمكن تحويلها إلى سيولة بسرعة دون أي خسارة خلال فترة زمنية قصيرة، كالاستثمارات قصيرة الأجل وتشمل محافظ الموجودات الرأسمالية والأوراق المالية والتحويلات التجارية المخصومة، مما يُساهم في توليد القوة الإيرادية للمصرف وسد العجز في الاحتياطيات الأولية (الشمري، 2008: ص369). وتتميز الاحتياطيات الثانوية بأنها قصيرة أجل الإستحقاق ويُمكن تصريفها بشكل سريع سواء بالرهن أو البيع، فكلما كانت السيولة شبه النقدية حكومية كأذونات الخزينة أو السندات الحكومية كلما كان هناك سهولة في التصرف بها (حنفي وأبو قحف، 2004: ص96).

مؤشرات قياس السيولة المصرفية

تعتمد المصارف التجارية على عدد من النسب المالية لقياس ومعرفة مستوى كفاية سيولة المصرف، مما يجعل المصرف قادر على الوفاء بإلتزاماته مما لديه من نقدية أو أصول سريعة التحول إلى نقد، حيث إن الاحتفاظ بكميات كبيرة من السيولة تزيد عن الحد الاقتصادي لها سيؤثر سلباً على ربحية المصرف، كما أن انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سيؤدي إلى حالات العسر المالي وعدم قدرة المصرف على الوفاء بإلتزاماته وعدم قدرته على تلبية طلبات الإقتراض المقدم له (ابو احمد، 2002: ص197). ومن أهم وأبرز النسب المالية التي يتم استخدامها لقياس كفاية السيولة للمصارف ما يلي:

1- **نسب الرصيد النقدي:** وتُشير إلى قدرة النقد المتوفر في صندوق المصرف ولدى البنك المركزي والمصارف الأخرى على سداد الإلتزامات المالية الواجب تسديدها خلال فترة استحقاق معينة، ويوجد علاقة ايجابية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة، فكلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت قدرة المصرف على سداد إلتزاماته في تاريخ الإستحقاق المحدد وبالتالي زادت السيولة، ويُمكن حساب هذه النسبة من خلال المعادلة الآتية (ابو احمد، 2002: ص197):

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{الأرصدة السائلة الأخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100\%$$

وتُمثل الودائع وما في حكمها جميع الإلتزامات ما عدا حق الملكية.

2- **نسب الاحتياطي القانوني:** تقوم المصارف بالاحتفاظ برصيد نقدي لدى البنك المركزي دون أي فوائد كنسبة من ودائع المصرف، ويُحدد البنك المركزي هذه النسبة وفق المصلحة العامة، وينبغي على المصارف أن تلتزم بها، وقد يقوم البنك المركزي بتغيير هذه النسبة وفق الظروف الاقتصادية والنقدية للبلد، لأنها تُمثل إحدى الأدوات المهمة للتأثير في حجم الإئتمان الممنوح للاقتصاد القومي، فعند حدوث

حالة الإنكماش في بلد معين، فإنه يتم رفع الاحتياطي القانوني لعلاج مشكلة معدل التضخم، أما عند حدوث حالة التوسع الاقتصادي يُخفض البنك المركزي الاحتياطي القانوني، ويوجد علاقة ايجابية بين نسبة الاحتياطي القانوني والسيولة المصرفية، فكلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة المصرف على الوفاء بإلتزاماته المالية خاصة في أوقات الأزمات، ويُمكن حساب هذه النسبة من خلال المعادلة الآتية (هندي، 2000: ص411):

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الأرصدة لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100\%$$

3- **نسب السيولة القانونية:** وتُشير إلى قدرة كُل من الاحتياطي الأولي والثانوي للمصرف على سداد إلتزاماته المالية في تاريخ إستحقاق مُعين في جميع الظروف والحالات، ويوجد علاقة ايجابية بين نسبة السيولة القانونية والسيولة المصرفية، فكلما زادت نسب السيولة القانونية زادت السيولة وقدرة المصرف على سداد إلتزاماته، ويُمكن حساب هذه النسبة من خلال المعادلة الآتية (العلاق، 2001: ص122):

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطي الأولي} + \text{الاحتياطي الثانوي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100\%$$

4- **نسب التوظيف:** وتُشير إلى قدرة المصارف على استخدام الودائع من أجل الإستجابة لحاجات العملاء من السلف والقروض، فكلما ارتفعت نسبة التوظيف كلما زادت إستجابة المصرف لتلبية حاجات العملاء من القروض الجديدة، وبالتالي هبوط كفاية المصرف على سداد إلتزاماته المالية اتجاه المودعين، مما يدل على انخفاض سيولة المصرف، وهذا يدل على وجود علاقة سلبية بين نسبة التوظيف والسيولة المصرفية، ويُمكن حساب هذه النسبة من خلال المعادلة الآتية (ابو احمد، 2002: ص197):

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{السلف والقروض}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100\%$$

ماهية الأداء المالي

اختلف العديد من الباحثين في إيجاد تعريف مناسب للأداء المالي، حيث تنحدر كلمة أداء من اللغة اللاتينية Performare والتي تعني إعطاء كلية الشكل لشيء ما، حيث عرفه (سبتي ومحلب، 2014: ص9) بأنه: "الكفاءة والفاعلية معاً للنشاط المالي المُتعلق بالمجموعة، أي القدرة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالإستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرف المؤسسة". وعرفه (دادن وكماسي، 2005: ص15) بأنه: "مدى قدرة المؤسسة على إستغلال مواردها ومصادرها بالشكل الأمثل في الاستخدامات ذات الأجل القصير والطويل من أجل تشكيل الثروة". ومن هُنا يُمكن تعريف الأداء المالي من وجهة نظر الباحث بأنه مدى قدرة المؤسسة أو المصرف على تحقيق الأنشطة والمهام المطلوب إنجازها بكفاءة وفاعلية من خلال استخدام الموارد المتوفرة من أجل تحقيق الأهداف بأقل التكاليف المُمكنة وبأفضل جودة.

وللأداء المالي أهمية كبيرة في نجاح أي مصرف حيث يخدم أصحاب الإدارة والقرار بمعرفة جوانب الضعف والقوة من أجل إتخاذ القرارات المالية الصحيحة بناءً على معرفتهم بتلك الجوانب، ومراقبة سلوك المصرف وتقييم أدائه، بالإضافة إلى تنظيم أعمال المصرف من مشاريع واستثمارات وغيرها (التجاني وشعوبي، 2015).

مقاييس الأداء المالي

1- **العائد على الموجودات (ROA):** تم استخدامه للدلالة على الأداء المالي للبنك العربي، إذ يُبين هذا المقياس مدى قدرة البنك على تحقيق الربح بالنسبة لإجمالي أصوله وموجوداته، ويُبين قدرة إدارة البنك على استخدام أصولها بالشكل الأمثل لتحقيق مطالب العملاء بهدف تعزيز الربح، ويُحسب من خلال العلاقة الآتية (Khrawish, 2011):

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

2- **العائد على حق المساهمين (ROE):** تم استخدامه أيضاً للدلالة على الأداء المالي للبنك العربي، إذ يُعتبر من أهم مقاييس نجاح البنوك، ويقيس فاعلية البنك في استخدام أموال المساهمين واستثمارها لتحقيق الربح، فالعائد المتحقق من العمل من الممكن أن يخلق النقدية للبنك، ويُحسب من خلال العلاقة الآتية (Ongore & Kusa, 2013):

$$\text{العائد على حق المساهمين} = \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{مجموع حق المساهمين}}$$

ثانياً) الدراسات السابقة:

قام **(ابراهيم وحسين، 2020)** بدراسة هدفت إلى دراسة أثر المتغيرات الداخلية (كحجم المصرف، وحق المساهمين، والسيولة) على الأداء المالي ممثلاً (العائد على الموجودات، العائد على حق المساهمين) من خلال دراسة حالة مصرف الجمهورية في ليبيا خلال الفترة 2008-2017، وتوصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم المصرف على العائد على الأصول والعائد على حق المساهمين، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية وسلبي لحق الملكية على العائد على حق المساهمين.

وقام **(القاضي وآخرون، 2017)** بدراسة أثر إدارة مخاطر السيولة النقدية على أداء البنوك التجارية الأردنية في ظل استخدام المعايير الدولية من خلال استخدام أسلوب الاستبيان، وتم توزيع (214) استبيان على (13) بنك، وتوصلت النتائج إلى عدم وجود أثر ذو دلالة لإدارة مخاطر السيولة النقدية على أداء قطاع المصارف في ظل استخدام المعايير الدولية، وأوصت الدراسة بضرورة الالتزام بمجموعة المبادئ والإجراءات الدولية لإعداد التقارير المالية والمحاسبية (IAS) ومعايير الإبلاغ المالي (IFRS) والأوراق الصادرة عن لجنة بازل للرقابة على المصارف وذلك وفق متطلبات الجهات الرقابية.

وهدفت دراسة **(Onjala, 2009)** إلى فحص محددات الأداء المالي للمصارف التجارية في كينيا، وتوصلت النتائج إلى أن كفاية رأس المالي وأسعار الصرف ترتبط سلبياً بالعائد على حق المساهمين، وأن كفاءة التشغيل والسيولة ومعدل التضخم لها تأثير ايجابي على العائد على حق المساهمين.

وهدفت دراسة **(Makhamreh, 2000)** إلى تحليل أداء البنوك في الأردن خلال الفترة 1989–1996 من خلال استخدام أربعة نماذج قياسية لقياس الأداء المصرفي للبنك وهي: أولاً: العوامل التنظيمية (حجم البنك ومستوى التكنولوجيا)، ثانياً: العوامل القيادية (نسبة الاقتراض إلى حق الملكية)، ثالثاً: العوامل البيئية ومنها الناتج المحلي الإجمالي، وأخيراً العوامل الإدارية الخاصة بالموظفين وأصحاب القرار، أما المقاييس التابعة فهي (نصيب الأسهم من الأرباح المتحققة، ومعدل العائد على الموجودات، والقيمة السوقية للسهم)، وتوصلت النتائج إلى أن نصيب الأسهم من الأرباح المتحققة والقيمة السوقية للسهم من أفضل المقاييس المستخدمة لقياس أداء البنوك التجارية الأردنية، كما أن للعوامل التنظيمية والقيادية دور فعال في تطوير أداء هذه البنوك.

الجانب التطبيقي للدراسة

يتضمن هذا الجانب النموذج القياسي ومصادر المعلومات، بالإضافة إلى الطرق الإحصائية التي تم استخدامها لضمان مصداقية النتائج والتحقق من فرضيات الدراسة.

النموذج القياسي

تم وضع النموذج القياسي بالإستناد إلى الدراسات التطبيقية الخاصة بأثر السيولة المصرفية على الأداء المالي كدراسة (بوعافية وآخرون، 2018/2017) ودراسة (كاظم، 2014) ومدى توافر البيانات، حيث تم صياغة نموذجين قياسيين؛ بحيث يقيس النموذج الأول أثر نسب السيولة المصرفية على العائد على الموجودات لدى البنك العربي، بينما يقيس النموذج الثاني أثر نسب السيولة المصرفية على العائد على حق المساهمين لدى البنك العربي، ويُمكن صياغة المعادلات المستخدمة في القياس على النحو التالي:

$$ROA = f(X_1, X_2, X_3, X_4)$$
$$ROE = f(X_1, X_2, X_3, X_4)$$

حيث أن:

ROA: العائد على الأصول
ROE: العائد على حق المساهمين
X_1: نسبة الرصيد النقدي
X_3: نسبة السيولة القانونية
X_2: نسبة الاحتياطي القانوني
X_4: نسبة التوظيف

مصادر معلومات الدراسة

وتم الحصول على البيانات الخاصة بجميع المتغيرات من تقارير البنك العربي المنشورة في سوق عمان المالي.

الاختبارات الأولية الإحصائية

تم الاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية باستخدام برنامج E-views 10.

1- اختبار جذر الوحدة

يستخدم للتأكد من سكون المتغيرات المستخدمة في الدراسة، ويُعتبر اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF) أكثرها شيوعاً، إذ يقوم باختبار الفرضية الصفرية بعدم سكون السلاسل الزمنية، وعند إجراء الاختبار تم الحصول على النتائج الآتية:

جدول 1: اختبار ديكي – فور الموسع

Variable	t- Statistics	t- Critical at 5%	Level
ROA	-3.79	-3.14	**I(0)**
ROE	-2.17	-3.14	I(0)
	-4.07	-3.12	**I(1)**
X1	-1.74	-3.10	I(0)
	-3.17	-3.12	**I(1)**
X2	-2.39	-3.10	I(0)
	-4.70	-3.12	**I(1)**
X3	-1.31	-3.10	I(0)
	-3.77	-3.12	**I(1)**
X4	-3.88	-3.12	**I(0)**

يُبين الجدول رقم (1) بأن جميع المتغيرات غير ساكنة عند المستوى I(0) ما عدا متغير العائد على الأصول ونسبة التوظيف، وعند أخذ الفرق الأول أصبحت جميع متغيرات الدراسة ساكنة، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية بوجود جذر الوحدة عند مستوى دلالة 5% عند المقطع.

2- اختبار فترات التباطؤ الزمني

يستخدم هذا الاختبار للتخلص من مشكلة الارتباط المتسلسل للخطأ، حيث يعتمد على العديد من المعايير ومنها: معيار LR، ومعيار AIC، ومعيار SC، ومعيار FBE، ومعيار HQ. والجداول رقم (2) ورقم (3) تُبين نتائج الاختبار لنموذج العائد على الأصول ونموذج العائد على حق المساهمين، وبينت النتائج بأن عدد فترات التباطؤ الزمني الأمثل لكلا النموذجين هو فترة زمنية واحدة حسب معيار أكايك (AIC).

جدول 2: اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني لنموذج العائد على الأصول

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-145.0819	1411.071	21.44027	21.66851	21.41914
1	-97.91358	79.81590*	**18.27337***	19.64278*	18.14660*

جدول 3: اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني لنموذج العائد على حق الملكية

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	−170.6169	54174.03	25.08812	25.31636	25.06700
1	−123.8738	3256.229*	**21.98197***	23.35138*	21.85521*

3- اختبار التكامل

تم استخدام Bounds Test لاختبار التكامل المشترك وذلك لأن بعض المتغيرات ساكن عند المستوى وبعضها الآخر ساكن عند الفرق الأول، وتم الحصول على النتائج الآتية لاختبار الحدود:

جدول 4: اختبار الحدود

Equation	F- Statistics	F – Critical at 5%		K=4
		I(0)	I(1)	The Decision
ROA = f (X1, X2, X3, X4)	5.145558	2.56	3.49	Co-integration
ROE = f (X1, X2, X3, X4)	4.557784	2.56	3.49	Co-integration

يُبين الجدول رقم (4) وجود علاقة تكاملية بين متغيرات الدراسة في معادلة العائد على الموجودات ومعادلة العائد على حق المساهمين، وذلك لأن قيمة F- Statistics أكبر من القيم العليا I(1) عند مستوى معنوية 5%. وتم اللجوء إلى نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) كنموذج قياسي لإجراء الدراسة، إذا يُمكن استخدامه إذا كانت متغيرات الدراسة ساكنة عند المستوى أو عند الفرق الأول أو عند الفرق الثاني، بالإضافة إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

4- نموذج متجه الانحدار الذاتي

تم الاعتماد في نموذج متجه الانحدار الذاتي على أداتين رئيسيتين في التحليل وهما تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition) وتحليل دالة الإستجابة الفورية لردة الفعل (Impulse Response Function).

4-1 تقدير نموذج العائد على الأصول

4-1-1 تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition)

تم تحليل مكونات التباين لنموذج العائد على الأصول، تم الحصول على النتائج الآتية:

الجدول 5: مكونات التباين لنموذج العائد على الأصول

Period	ROA	X1	X2	X3	X4
1	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	71.41990	1.828017	25.11393	0.043544	1.594612
3	62.99809	4.293314	31.03182	0.262776	1.413999
4	62.03242	4.786379	30.80370	0.443647	1.933856
5	59.77622	4.603601	32.94559	0.440918	2.233672

4-1-2 دالة الإستجابة الفورية لردة الفعل (Impulse Response Function)

يُبين الشكل رقم (1) إستجابة ردة فعل العائد على الأصول لنسب السيولة والمتمثلة في (نسبة الرصيد النقدي X1، ونسبة الاحتياطي القانوني X2، ونسبة السيولة القانونية X3، ونسبة التوظيف X4).

شكل 1: استجابة ردة الفعل لمعادلة العائد على الأصول

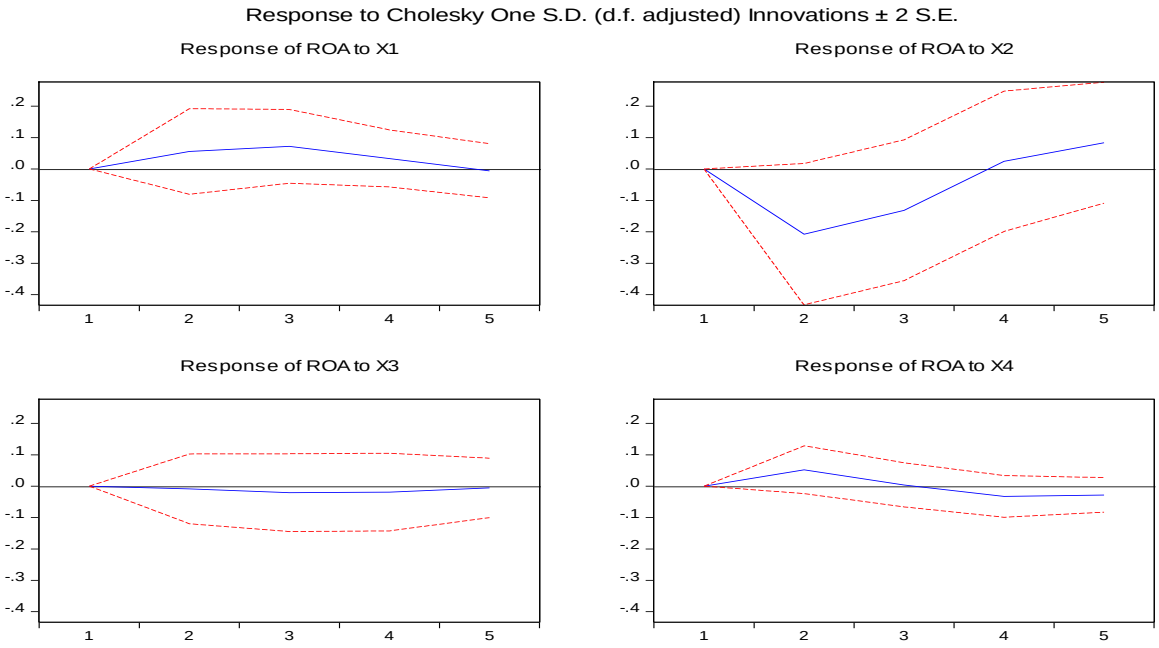

4-2 تقدير نموذج العائد على حق المساهمين

4-2-1 تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition)

تم تحليل مكونات التباين لنموذج العائد على حق الملكية، تم الحصول على النتائج الآتية:

الجدول 6: مكونات التباين لنموذج العائد على حق المساهمين

Period	ROE	X1	X2	X3	X4
1	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	78.32300	0.074713	19.44187	0.551845	1.608566
3	70.47199	1.160381	25.52099	1.408225	1.438419
4	69.26374	1.681280	25.21680	2.114678	1.723497
5	66.62899	1.623934	27.64792	2.212223	1.886933

4-2-2 دالة الإستجابة الفورية لردة الفعل (Impulse Response Function)

يُبين الشكل رقم (2) إستجابة ردة فعل العائد على حق المساهمين لنسب السيولة والمتمثلة في (نسبة الرصيد النقدي X1، ونسبة الاحتياطي القانوني X2، ونسبة السيولة القانونية X3، ونسبة التوظيف X4).

شكل 2: استجابة ردة الفعل لمعادلة العائد على حق الملكية

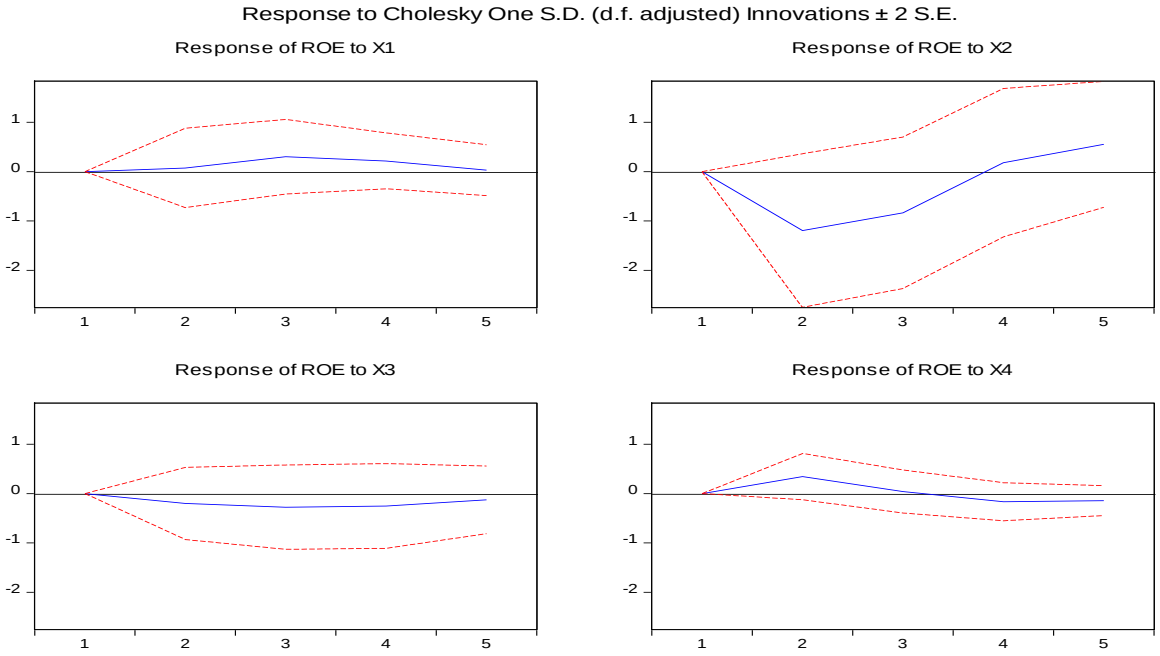

النتائج والتوصيات:

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر السيولة المصرفية على الأداء المالي للبنك العربي في الأردن خلال الفترة (2005-2019)، وتم التوصل إلى النتائج التالية:

1- بينت نتائج اختبار تحليل مكونات التباين بأن العائد على الأصول يتأثر بنسبة الرصيد النقدي حيث يتضح أنه خلال الفترة الثانية كانت التغيرات في نسبة الرصيد النقدي تُفسر حوالي (1.83%) من التنبؤ في العائد على الموجودات، ويُلاحظ أن هذه النسبة تزيد لتصل إلى (4.60%) في الفترة الخامسة، مما يُشير إلى قوة تأثير التغير في نسبة الرصيد النقدي على العائد على الأصول ليس لفترة واحدة بل لفترات زمنية لاحقة أيضاً. وأظهرت دالة الاستجابة لردة الفعل بأن نسبة الرصيد النقدي لها تأثير ايجابي على العائد على الأصول، حيث أن زيادة نسبة الرصيد النقدي تؤدي إلى ارتفاع العائد على الأصول لفترة زمنية تمتد إلى حوالي 3 سنوات، ثم يبدأ هذا التأثير بالتضاؤل، وذلك يتفق مع دراسة (بوعافية وآخرون، 2020).

2- وأظهرت نتائج اختبار تحليل مكونات التباين بأن العائد على الموجودات يتأثر بنسبة الاحتياطي القانوني حيث يتضح أنه خلال الفترة الثانية كانت التغيرات في نسبة الاحتياطي القانوني تُفسر حوالي (25.11%) من التنبؤ في العائد على الموجودات، ويُلاحظ أن هذه النسبة تزيد لتصل إلى (32.95%) في الفترة الخامسة، مما يُشير إلى قوة تأثير التغير في نسبة الاحتياطي القانوني على العائد على الأصول ليس لفترة واحدة بل لفترات زمنية لاحقة أيضاً. وأظهرت دالة الاستجابة لردة الفعل بأن نسبة الاحتياطي القانوني لها تأثير سلبي على العائد على الأصول، حيث أن زيادة نسبة الاحتياطي القانوني تؤدي إلى

انخفاض العائد على الأصول لفترة زمنية تمتد إلى حوالي سنتين، ثم يبدأ هذا التأثير بالارتفاع، وذلك يتفق مع دراسة (بوعافية وآخرون، 2020).

3- وأظهرت نتائج اختبار تحليل مكونات التباين بأن العائد على الموجودات يتأثر بنسبة السيولة القانونية حيث يتضح أنه خلال الفترة الثانية كانت التغيرات في نسبة السيولة القانونية تُفسر حوالي (0.04%) من التنبؤ في العائد على الموجودات، ويُلاحظ أن هذه النسبة تزيد لتصل إلى (0.44%) في الفترة الخامسة، مما يُشير إلى قوة تأثير التغير في نسبة السيولة القانونية على العائد على الأصول ليس لفترة واحدة بل لفترات زمنية لاحقة أيضاً. وأظهرت دالة الاستجابة لردة الفعل بأن نسبة السيولة القانونية لها تأثير سلبي على العائد على الأصول، فزيادة نسبة السيولة القانونية تؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول لفترة زمنية تمتد إلى حوالي 4 سنوات، ثم يبدأ هذا التأثير بالارتفاع، وذلك يتفق مع دراسة (بوعافية وآخرون، 2020) ودراسة (ابراهيم وحسين، 2020).

4- وأظهر اختبار تحليل مكونات التباين بأن العائد على الموجودات يتأثر بنسبة التوظيف حيث يتضح أنه خلال الفترة الثانية كانت التغيرات في نسبة التوظيف تُفسر حوالي (1.59%) من التنبؤ في العائد على الموجودات، ويُلاحظ أن هذه النسبة تزيد لتصل إلى (2.23%) في الفترة الخامسة، مما يُشير إلى قوة تأثير التغير في نسبة التوظيف على العائد على الأصول ليس لفترة واحدة بل لفترات زمنية لاحقة أيضاً. وأظهرت دالة الاستجابة لردة الفعل بأن نسبة التوظيف لها تأثير ايجابي على العائد على الأصول، حيث أن زيادة نسبة التوظيف تؤدي إلى ارتفاع العائد على الأصول لفترة زمنية تمتد إلى حوالي سنتين، ثم يبدأ هذا التأثير بالتضاؤل، وذلك يتفق مع دراسة (بوعافية وآخرون، 2020).

5- أظهر اختبار تحليل مكونات التباين بأن العائد على حق المساهمين يتأثر بنسبة الرصيد النقدي حيث يتضح أنه خلال الفترة الثانية كانت التغيرات في نسبة الرصيد النقدي تُفسر حوالي (0.07%) من التنبؤ في العائد على حق المساهمين، وأن هذه النسبة تزيد لتصل إلى (1.62%) في الفترة الخامسة، مما يُشير إلى قوة التأثير للتغير في نسبة الرصيد النقدي على العائد على حق المساهمين ليس لفترة واحدة بل لفترات زمنية لاحقة أيضاً. وأظهرت دالة الإستجابة لردة الفعل بأن نسبة الرصيد النقدي لها تأثير ايجابي على العائد على حق المساهمين، حيث أن زيادة نسبة الرصيد النقدي تؤدي إلى ارتفاع العائد على حق المساهمين لفترة زمنية تمتد إلى حوالي 3 سنوات، ثم يبدأ هذا التأثير بالتضاؤل، وذلك يتفق مع دراسة (بوعافية وآخرون، 2020).

6- وأظهر اختبار تحليل مكونات التباين بأن العائد على حق المساهمين يتأثر بنسبة الاحتياطي القانوني حيث يتضح أنه خلال الفترة الثانية كانت التغيرات في نسبة الاحتياطي القانوني تُفسر حوالي (19.44%) من التنبؤ في العائد على حق المساهمين، وأن هذه النسبة تزيد لتصل إلى (27.65%) في الفترة الخامسة، مما يُشير إلى قوة التأثير للتغير في نسبة الاحتياطي القانوني على العائد على حق المساهمين ليس لفترة واحدة بل لفترات زمنية لاحقة أيضاً. وأظهرت دالة الاستجابة لردة الفعل بأن نسبة الاحتياطي

القانوني لها تأثير سلبي على العائد على حق المساهمين، حيث أن زيادة نسبة الاحتياطي القانوني تؤدي إلى انخفاض العائد على حق المساهمين لفترة زمنية تمتد إلى حوالي سنتين، ثم يبدأ هذا التأثير بالارتفاع، وذلك يتفق مع دراسة (بوعافية وآخرون، 2020).

7- وأظهر اختبار تحليل مكونات التباين بأن العائد على حق الملكية يتأثر بنسبة السيولة القانونية حيث يتضح أنه خلال الفترة الثانية كانت التغيرات في نسبة السيولة القانونية تُفسر حوالي (0.55%) من التنبؤ في العائد على حق المساهمين، وأن هذه النسبة تزيد لتصل إلى (2.21%) في الفترة الخامسة، مما يُشير إلى قوة التأثير للتغير في نسبة السيولة القانونية على العائد على حق المساهمين ليس لفترة واحدة بل لفترات زمنية لاحقة أيضاً. وأظهرت دالة الاستجابة لردة الفعل بأن نسبة السيولة القانونية لها تأثير سلبي على العائد على حق المساهمين، حيث أن زيادة نسبة السيولة القانونية تؤدي إلى انخفاض العائد على حق المساهمين لفترة زمنية تمتد إلى حوالي 4 سنوات، ثم يبدأ هذا التأثير بالارتفاع، وذلك يتفق مع دراسة (بوعافية وآخرون، 2020) ودراسة (Onjala, 2009) ويتعارض مع دراسة (كاظم، 2014).

8- وأظهر اختبار تحليل مكونات التباين بأن العائد على حق المساهمين يتأثر بنسبة التوظيف حيث يتضح أنه خلال الفترة الثانية كانت التغيرات في نسبة التوظيف تُفسر حوالي (1.61%) من التنبؤ في العائد على حق المساهمين، وأن هذه النسبة تزيد لتصل إلى (1.89%) في الفترة الخامسة، مما يُشير إلى قوة التأثير للتغير في نسبة التوظيف على العائد على حق المساهمين ليس لفترة واحدة بل لفترات زمنية لاحقة أيضاً. وأظهرت دالة الاستجابة لردة الفعل بأن نسبة التوظيف لها تأثير ايجابي على العائد على حق المساهمين، حيث أن زيادة نسبة التوظيف تؤدي إلى ارتفاع العائد على حق المساهمين لفترة زمنية تمتد إلى حوالي سنتين، ثم يبدأ هذا التأثير بالتضاؤل، وذلك يتفق مع دراسة (بوعافية وآخرون، 2020).

واعتماداً على نتائج الدراسة، أوصت الدراسة بما يلي:

1- قيام البنك العربي بتقديم أفضل التسهيلات البنكية وذلك من أجل تشجيع العملاء على زيادة ودائعهم لدى البنك.

2- على إدارة البنك العربي الموازنة بين السيولة المصرفية والأداء المالي للبنك والتركيز على الاستثمارات قصيرة الأجل.

3- على البنك العربي القيام بتقييم أدائه المالي بشكل مستمر للوقوف على نقاط الضعف ومعالجتها.

4- التوسع في نشاطات البنك من خلال اهتمام البنك بزيادة أصوله من أجل مقابلة الطلب على الخدمات من قبل العملاء.

5- يجب على ادارة البنك العربي تفعيل برنامج التأمين المصرفي كبرنامج ادخاري لتأمين الاقساط الجامعية وكبرنامج ايضا لحماية المتقاعدين يكون برنامج ادخاري لتأمين التقاعد و تأمين الحوادث الشخصية.

6- ضرورة مراعاة البنك المركزي لحقوق المالكين في البنوك عند وضع السياسات النقدية.

نسبة الاحتياطي القانوني تعتبر من الأدوات التي يستخدمها البنك المركز لحماية اموال المودعين اولا ويستخدمها البنك لتطبيق السياسة النقدية في البلد ثانيا. تهدف السياسة النقدية للبنك المركزي إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي في المملكة. ويقصد بالاستقرار النقدي؛ استقرار المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، واستقرار سعر صرف الدينار الأردني، حيث يعتبر نظام سعر الصرف الثابت مع الدولار الأمريكي الركيزة الأساسية للسياسة النقدية.

المراجع العربية:

1. ابراهيم، خالد وحسين، عبد الفتاح. (2020). **أثر المتغيرات الداخلية في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية – دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية**. كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد 15.
2. هيفا صالح ,نجلا ابراهيم ,أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية: دراسة عينة من المصارف الإسلامية السعودية للفترة الزمنية 2013–2018م مجلد 4 عدد 14
3. غادة عثمان, رؤيا عبيد (2019) أثر حوكمة المصارف علي تحسين الأداء المالي – دراسة تطبيقية على قطاع المصارف في المملكة العربية السعودية –مجلد3 عدد 8
4. ابو احمد، رضا صاحب. (2002). **إدارة المصارف: مدخل تحليلي كمي معاصر**. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.
5. بوعافية، خالد وجابر، مؤمن بكوش وبوبكر، طاغية. (2018/2017). **السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطر: دراسة مقارنة بين بنكين – تجاري وإسلامي**. جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.
6. التجاني، الهام وشعوبي، فوزي. (2015). **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005–2011**. أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17، الجزائر.
7. الحسيني، فلاح حسن والدوري، مؤيد عبد الرحمن. (2008). **إدارة البنوك – مدخل كمي وإستراتيجي معاصر**. دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان – الأردن.
8. حنفي، عبد الغفار وأبو قحف، عبد السلام. (2004). **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**. دار الجامعة، الإسكندرية – مصر.
9. دادن، عبد الغني وكماسي، محمد الأمين. (2005). **الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية**. المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحوكمات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
10. رمضان، زياد سليم وجودة، محفوظ احمد. (2003). **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**. دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان – الأردن.
11. سبتي، اسماعيل ومحلب، فائزة. (2014). **فعالية حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية**. الملتقى الدولي الخامس حول دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية، جامعة حمه لخضر.

12. الشمري، صادق راشد. (2008). **إدارة المصارف (الواقع والتطبيقات العلمية)**. دار الكتب والوثائق، ط1، بغداد – العراق.
13. عساف، محمود. (1986). **إدارة المنشآت المالية "البنوك ومنشآت التمويل الدولية ومنشآت التأمين والبورصات"**. مكتبة عين شمس، القاهرة – مصر.
14. عقل، مفلح. (2006). **وجهات نظر مصرفية**. مكتبة المجتمع العربي، ط1، عمان – الأردن.
15. العلاق، بشير عباس. (2001). **إدارة المصارف**. نشر جامعة التحدي.
16. القاضي، نعيم سلامة وبواعنة، أحمد علي والقضاة، ليث أكرم. (2017). **إدارة مخاطر السيولة النقدية وأثرها على أداء القطاع المصرفي التجاري في ظل المعايير الدولية (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية)**. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 6، العدد 1.
17. كاظم، شيماء يونس. (2014). **أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف: دراسة تحليلية قياسية في بعض المصارف التجارية العراقية للمدة (1997–2011)**. قسم المحاسبة، جامعة كليمنتس العالمية.
18. النعيمي، عدنان تايه والتميمي، ارشد فؤاد. (2008). **التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة**. دار اليازوري، عمان – الأردن.
19. هندي، منير ابراهيم. (2000). **إدارة البنوك التجارية**. الطبعة الثالثة، الإسكندرية – مصر.

20. Howells, Peter & Bain, Keith. (2000). ***Financial Markets and Institutions.*** 3rd Edition, Prentice Hall.
21. Khrawish, Husni. A. (2011). ***Determinants of Commercial Banks Performance: Evidence from Jordan.*** International Research Journal of Finance and Economics, Zarqa University, 5 (5), Pp. 19-45.
22. Makhamreh, Mouhsen. (2000). ***Corporate performance in Jordan: A Study of Banking Sector.*** The Arab Bank Review, Vol.2, No.2.
23. Muhalib, Sekoni A. (2015). ***The Basic Concepts and Features of Bank Liquidity and its Risk.*** IIUM Institute of Islam Banking and Finance, International Islamic University Malaysia.
24. Ongore, Vincent K. & Kusa, Gemechu B. (2013). ***Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya.*** International Journal of Economics and Financial Issues, 3 (1), Pp. 237-252.
25. Onjala, Vincent N. (2009). ***Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya.*** Master Business Administration, School of Business, University of Nairobi.